

دور التكامل الاقتصادي الخليجي في الشراكة الاستراتيجية *The Role Of Gulf Economic Integration In The Strategic Partnership*

د. علي عماد محمد ازهر¹

Dr. Ali Imad Mohamed Azhar¹

¹ دكتور اقتصاد – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – الاردن draliimad66@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/06/ 30

تاريخ القبول: 2021/06/ 25

تاريخ الاستلام: 2021/01/ 21

ملخص:

يعتبر التكامل الاقتصادي من أرقى أساليب التعاون وأهمها، فهو يتمثل في تشكيل كتلتا اقتصادية إقليمية، للوصول إلى أعماق درجات التقارب الاقتصادي لتحقيق الوحدة الاقتصادية، لذا يعتبر مسار مرحلي يهدف إلى توحيد الدول انطلاقاً من البعد الاقتصادي نظراً لهذه الأهمية فإن من البديهي على الدول الخليجية أن تحقق كتلتا خاصا بها، لتكون على استعداد للتعامل مع الانفتاح في العالم بشكل الذي يحقق ذاتيتها ومساهمتها في التقدم الاقتصادي العالمي، ويعتبر التكامل الاقتصادي من الضروريات الاقتصادية للدول الخليجية خاصة في ظل اشتداد حى المنافسة واندماج الأسواق، حتى يتسنى لكل دولة طرف في العملية التكاملية تحقيق الوفرة الاقتصادية والعمل على زيادة الرفاهية الاجتماعية المنتظرة من عملية التكامل ولفهم ظاهرة التكامل الاقتصادي، خصصنا في هذا البحث ثلاث فصول، الأول التحليل النظري عن العلاقة بين التكامل الاقتصادي والشراكة الاستراتيجية والفصل الثاني تجربة دول الخليج في التكامل الاقتصادي والفصل الثالث أهم اسباب التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي الخليجي.

كلمات مفتاحية: التكامل الاقتصادي، الشراكة، الاستراتيجية، التجارة الخارجية، دول مجلس الخليج.

تصنيفات JEL : F02، F15، F13.

Abstract:

Economic integration is one of the finest and most important methods of cooperation, as it is the formation of regional economic blocs to reach the deepest degrees of economic convergence to achieve economic unity. Its own, to be prepared to deal with openness in the world in order to achieve its independence and its contribution to global economic progress. Integration is an economic necessity for the Gulf states, especially in light of the intensification of competition fever and the merging of markets, so that each state party to the integration process can achieve economic abundance and work to increase the social welfare expected from integration. In order to understand the phenomenon of economic integration, we devoted in this paper three chapters, the first being the theory. Analyzing the relationship between economic integration and strategic partnership. The second chapter is the experience of the Gulf states in economic integration. The third chapter is the most important reason for the challenges facing Gulf economic integration.

Keywords: Economic integration, partnership, strategy, foreign trade, Arab Gulf Council states.

JEL Classification Codes: F02, F15, F13

1. مقدمة:

لا يختلف الاقتصاديون حول الدور الهام الذي تلعبه التجارة الخارجية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وزيادة معدلات نمو الناتج القومي في جميع دول العالم، وقد ازداد هذا الدور أهمية خاصة بعد التوجه نحو تحرير الأسواق، وفتحها أمام السلع العالمية نتيجة للاتفاقيات التجارية العالمية والإقليمية، والمتتبع لتطور التجارة العربية خلال العقدين الأخيرين يجد أن تطور نمو التجارة العربية البينية تزيد عن الضعف النمو التجارة العربية الإجمالية خلال نفس الفترة، وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول العربية فيما بينها لتنشيط التجارة البينية ضريبية، إلا أن مشاكل ومعوقات أبقت على دور متواضع لتجارة العربية البينية في زيادة معدلات النمو في الدول العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي الذي بات غاية كل الدول. أصبح موضوع التكامل الاقتصادي موضع اهتمام العالم منذ بدي الفترة التي عقت الحرب العالمية الثانية حتى الآن وتلك كنتيجة لرغبة العديد من الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، والسياسية، ومؤسسي للعمل الاقتصادي المشترك الذي لا يمكن الاستهانة به ولذلك نجد العديد من الدول لجأت إلى التكامل الاقتصادي من أجل الوصول إلى ما وصل إليه الاتحاد الأوروبي ومن بين هذه الدول نجد دول مجلس التعاون الخليجي التي اتسمت بدايتها نحو التعاون الإقليمي الشامل والمنظم بخطوات متأنية، وحرص على أن تكون ثابتة وراسخة أكثر مما هي متسعة. وتعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم، حيث تحتل موقعا متميزا بين قارات العالم القديم آسيا وإفريقيا وأوروبا) فضلا عن كونها تشرف على ثلاثة من أهم الممرات المائية (البحر الأحمر، البحر المتوسط والخليج العربي) بما يصبغها من أهمية إستراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية والبرية والجوية وحركة التجارة الدولية والإقليمية، هذا إلى جانب ما تملكه منطقة الخليج من مقومات نجاح أخرى (كالثروات الطبيعية الهائلة، والتقاليد المشتركة والتاريخ الواحد كفيلة بأن تجعلها نموذجا تحتذي به سائر الدول العربية في عملية الوصول إلى اتحاد خليجي ورغم هذا مازالت هناك صعوبات تواجه هذا التكامل.

أهمية البحث :

- تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تتعلق بموضوع دور التكامل الاقتصادي الخليجي وما لها من تأثير على الشراكة الاستراتيجية في دول الخليج العربي ويمكن إبراز أهمية الدراسة بتفصيل أكثر فيما يلي:
- ✓ تتطرق هذه الدراسة إلى عرض أهم المفاهيم النظرية للشراكة الإستراتيجية في ضوء التكامل الاقتصادي الخليجي، و نحاول المكاملة بين آراء وتوجهات دارسين وممارسين، مما يسمح بتقديم إطار نظري جزئي لكل منهما.
 - ✓ تمكن هذه الدراسة من فهم الأثر الذي تصدره الشراكة الإستراتيجية على التكامل الاقتصادي الخليجي، والتعبير على هذا الأثر بشكل كمي،

منهجية البحث :

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك من أجل التعرف أكثر على التكامل الاقتصادي الخليجي وما مدى تأثيرها على الشراكة الاستراتيجية كما استعنا بمنهج دراسة الحالة، وتمت على نوعين من المصادر المعلوماتية، مصادر ثانوية والمتثلة بالدرجة الأولى بالكتب، والرسائل العلمية والمجلات والمواقع الالكترونية وغيرها، أما المصدر الأول فيتمثل في الاستبيان الذي استخدم كأداة لجمع قاعدة البيانات للدراسة التطبيقية.

اهداف البحث :

الفصل الاول : مفهوم التكامل الاقتصادي في الشراكة الاستراتيجية (التحليل النظري)

الفصل الثاني : التكامل الاقتصادي الخليجي (البنية)

الفصل الثالث : الاخفاقات والتحديات التي واجهت مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي

مشكلة البحث :

كيف يؤثر التكامل الاقتصادي على الشراكة الاستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص ؟

ويتفرع هذا السؤال الرئيسي الى عدة اسئلة فرعية :

- كيف يؤثر التكامل الاقتصادي على الاداء الاقتصادي ؟
- كيف يؤثر التكامل الاقتصادي على الاداء الاجتماعي ؟

الدراسات السابقة :

رغم أهمية موضوع التكامل الاقتصادي الخليجي إلا أنه عند مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وأهم هذه الدراسات:

- ✓ دراسة قدور بوزيدي حول التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة وهي عبارة عن رسالة لنيل شهادة الماجستير من جامعة الجزائر سنة 1989م.
- ✓ دراسة رابح فضيل حول التكامل الاقتصادي العربي معوقاته وأفاقه وهي عبارة عن رسالة لنيل شهادة الماجستير من جامعة الجزائر خلال الموسم الدراسي 1994-1995.
- ✓ دراسة قدور بوزيدي حول التكامل الاقتصادي العربي وهي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة الجزائر سنة 1999.

2. مفهوم التكامل الاقتصادي في الشراكة الاستراتيجية

1.2 ماهي الشراكة الاستراتيجية للدول :

قبل الخوض في تحديد معنى الشراكة الإستراتيجية، لا بد من توضيح معنى الإستراتيجية والتي أصبحت كثيرة الإستعمال في ميادين عديدة خاصة الإقتصادية بعدما كانت منحصرة على المجال العسكري. إن الإستراتيجية: هي الطريقة المنهجية التي تتبعها المؤسسة في صياغة اهدافها التنموية مع التغييرات التي يفرضها المحيط الذي تعيش حوله ووفقا للوسائل والإمكانات التي تمتلكها لتحقيق فعالية دائمة في ديناميكية المؤسسة على مختلف نشاطاتها.

اما تعريف الشراكة: يختلف مفهوم الشراكة باختلاف القطاعات التي يمكن ان تكون محلا للتعاون بين المؤسسات و باختلاف الأهداف التي تسعى اليها الشراكة. وفي هذا الشأن فإنه في حالة إشراك طرف آخر أو أكثر مع طرف محلي أو وطني للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط انتاجي أو خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا وهذا النوع من الإستثمار يعتبر أكثر تميزا من اتفاقيات أو تراخيص الإنتاج حيث يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في ادارة المشروع.

يمكن القول إذا أن الشراكة هي شكل من أشكال التعاون و التقارب بين المؤسسات الإقتصادية بإختلاف جنسياتها قصد القيام بمشروع معين حيث يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك.

2.2 الأسس التاريخية لإستراتيجية الشراكة:

إن فكرة التعاون ليست وليدة اليوم او ظاهرة غريبة على المجتمع الإقتصادي الدولي بل هي متأصلة نظرا لإعتمادها على مبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول إلا ان مبدأ الشراكة بين المؤسسات الإقتصادية كإستراتيجية للتطور والتنمية لم تحظ بالإهتمام إلا في السنوات الأخيرة حيث أصبحت تشكل عاملا أساسيا في تطور المؤسسة الإقتصادية، خاصة بالنظر الى التطور السريع للمحيط العام للإقتصاد الدولي الذي تعيش فيه المؤسسة الإقتصادية ويمكن ذكر التسلسل التاريخي لإستراتيجيات المؤسسة الإقتصادية من خلال ما يلي:

- الإستراتيجيات الكلاسيكية:

في بداية الثمانينات كانت إستراتيجيات المؤسسة الإقتصادية مبنية على ثلاثة مبادئ اساسية لمواجهة المنافسة الإقتصادية.

1. نظام الهيمنة عن طريق التكلفة : ويعتمد هذا النظام على مدى قدرة المؤسسة الإستثمارية وعقلانيتهما في إستخدام مواردها والتقليص من تكاليفها الإنتاجية.

2. نظام المفاضلة أو التميز: ويرتكز هذا النظام الى تقديم كل ما هو افضل بالنظر الى سوق المنافسة ومبدأ الأفضلية يعتمد على المعايير التالية:

- الأفكار والآراء الجديدة
- الصور الحسنة ذات العلامة المميزة للمنتج
- المستوى التكنولوجي
- المظاهر الخارجية
- نوعية الخدمات
- فعالية الشبكات التوزيعية.

3. نظام التركيز: إن تركيز النشاط يعتمد اساسا على البحث عن ثغرة بواسطتها تستطيع المؤسسة الحصول على مكانة إستراتيجية في سوق المنافسة فقد يتعلق الأمر بمجموعة من الزبائن او بمنتجات او سوق جديدة بها خصائص ايجابية مميزة.

- التحول نحو إستراتيجية الشراكة:

كما قلنا إن سياسة الإحتكار ما لبثت أن تحولت الى استراتيجية في التعاون بين المؤسسات نظرا لتغير المعطيات الإقتصادية الدولية و التي تتجلى في :

1. رغبة المؤسسات الإقتصادية في توسيع استثماراتها خارج الحدود الموجودة فيها حسب الإمتيازات الموجودة في هذه الدول.

2. التحولات السياسية التي طرأت على الساحة العالمية و التي اثرت بدورها على الجانب الإقتصادي لهذه الدول التي تحولت نحو نظام اقتصاد السوق والانفتاح الإقتصادي وتشجيع الإستثمارات الوطنية والأجنبية، كل هذه العوامل ساعدت في ترسيخ الشراكة في العديد من الدول.

الجدول رقم (1) يظهر اهم مفاهيم الشراكة

رقم	ماهية الشراكة الاستراتيجية	دور الشراكة الاستراتيجية	هدف الشراكة الاستراتيجية	مثال
1	علاقة العمل	تقاسم المخاطر	ضمان استقرار المؤسسة	
2	اتفاق بين المؤسسات	تطوير خطة استراتيجية	قيادة السوق العالمي	
3	التزام وثيق	تبادل الموارد والخبرات	تحقيق رؤية واهداف مشتركة	
4	اتفاقات رسمية	المشاركة في الموارد المالية والمهارات والمعلومات واي موارد اخرى		• شركات البحث والتطوير • التوزيع المشترك • حقوق الامتياز • المشاريع المشتركة

المصدر : ختيم مريم , رسالة الماجستير في اثر الشراكة الاستراتيجية على الاداء الاستراتيجي للمؤسسة , جامعة محمد بو ضياف .

3.2 تعريف التكامل الاقتصادي :

إن مفهوم التكامل الاقتصادي بين الدول منفصلة في ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع " فنيير 1950" الذي وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي التي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الحر فالتكامل الاقتصادي هو صيغة للتكامل الاقتصادي تتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخيا أو ثقافيا أو حضاريا أو اقتصاديا أو جغرافيا لتحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة. ويسمى أيضا بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث يتم تقسيم العمل و التبادل التجاري بين بلدان المنطقة الجغرافية الواحدة، و الشروط الموضوعية للتكامل الإقليمي يختلف بعضها عن البعض الآخر في أوجه متعددة فهي تتعلق بأوضاع البلدان المشتركة فيه وعلى مستوى التطور الذي وصل إليه القطر، وكذلك على درجة المصلحة بين الأقطار المشتركة في التكامل الاقتصادي و الشروط الأساسية للاتفاقيات .

إن مفهوم التكامل الاقتصادي يعتبر في منظور اللغوي إلى تجميع أجزاء الشيء أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها لتؤدي وظيفة معينة و بالتالي فإن التكامل الاقتصادي معناه تكاتف الجهود في مجال الاقتصادي أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة. ومن ناحية أخرى يمكن النظر إلى هذا التكامل على أنه يمثل بمجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول التي تسعى إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن، ومن الضروري التأكيد على أنه إذا كانت هناك صعوبة في الوصول إلى تعريف محدد للتكامل الاقتصادي إلا أنه له مفهوم شمولي له يختص في أن التكامل الاقتصادي ما هو إلا عمل إداري من قبل دولتين أو أكثر يقوم بإزالة كافة الحواجز والقيود أو الحواجز الجمركية و الكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكافة للأعضاء ومن ناحية أخرى يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه يمثل بمجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول التي تسعى إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن .

1.3.2 دوافع التكامل الاقتصادي:

- إن دوافع التكامل الاقتصادي تتمثل بالمزايا و المنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكاملة بعد تكاملها مقارنة بما كانت تحصل عليها من مزايا ودافع قبل تحقق مثل التكامل، وهذه المزايا و المنافع يمكن أن تكون في جانبها الاقتصادي كما يلي :
- اتساع حجم السوق : والذي يمثل إحدى الدوافع الرئيسية في التكامل الاقتصادي، لأن ضيق حجم السوق تشكل عتبة أمام الدول التي ترغب أن تنظم إلى هذا التكامل .
- زيادة التشغيل : بحيث أن التكامل بحكم توسيعه للسوق، ومن ثم تحفيزه على التوسع في الإنتاج والنشاطات .
- زيادة معدل النمو الاقتصادي : بحيث أن زيادة نمو الاقتصادي هو إحدى دوافع لفرض هذا التكامل .
- توسيع القاعدة الإنتاجية: و التي تمثل إحدى دوافع رئيسية لغرض التكامل الاقتصادي.

3. التكامل الاقتصادي الخليجي (الاطار التطبيقي للبحث) :

ان دول الخليج تتمتع بمواقمات جعلتها من افضل دول العالم :

1.3 المساحة الجغرافية :

إجمالي مساحة منطقة الخليج حوالي 5,25 مليون كلم و وهي بذلك تشكل 30,3% لإجمالي مساحة منطقة الشرق الأوسط ، كما تبلغ المساحة الكلية لمنطقة الخليج العربي حوالي 3,6 مليون كلم وتشغل حوالي 26% من مساحة العالم العربي وحوالي 20,57% من مساحة الشرق الأوسط ، كما تقع دول مجلس التعاون الخليجي الست بين دائرتي عرض 14-33 شمالا ، وخطي طول 34-56 شرقا وتبلغ المساحة الكلية لدول مجلس التعاون الخليجي 2,7 مليون كم ، ومن ثم تمثل 51,42

% من مساحة منطقة الخليج ومن الممكن التعرض لكل دولة من الدول الست المكونة لدول مجلس التعاون الخليجي .
(محمد صادق إسماعيل، 2009).

1. المملكة العربية السعودية: تعتبر أكبر دول مجلس التعاون الخليجي من حيث المساحة 1,960 مليون كلم2
 2. دولة الإمارات العربية المتحدة: تبلغ مساحتها 82,880 كلم2
 3. مملكة البحرين: تبلغ مساحتها 665 كلم2
 4. سلطنة عمان: تبلغ مساحته 212,460 كلم2
 5. دولة قطر: تبلغ مساحتها 11437 كلم2.
 6. دولة الكويت: تبلغ مساحتها 17820 كلم2.
- 2.3 السكان :

أعلن مركز الإحصاء الخليجي، أن عدد سكان دول الخليج العربية يبلغ 57.4 مليون نسمة، وأن نسبة الذكور بينهم تبلغ 61.3% بينما تبلغ نسبة الإناث 38.7%. وبين المركز أن هناك 159 ذكرا لكل 100 أنثى، مشيرا إلى أن معدل النمو السنوي للسكان يبلغ 2.5% خلال الفترة من 2015 إلى 2019. ولفت إلى أن 21.9 من سكان المجلس أقل من 15 سنة وأن معدل إعالة صغار السن 29% ومعدل الإعالة الكلية 32.6%.

الجدول (2) عدد سكان مجلس التعاون الخليجي (مليون نسمة) خلال الفترة 2017-2019

	2019	2018	2017	
الإمارات	9,8	9,3	9,3	
السعودية	34,2	33,4	32,6	
قطر	2,8	2,8	2,7	
البحرين	1,5	1,5	1,5	
الكويت	4,5	4,4	4,2	
عمان	4,9	4,6	4,6	

المصدر: مركز الإحصاء الخليجي

3.3 الناتج المحلي الاجمالي :

يحتل الاقتصاد الخليجي المرتبة الـ 13 عالميا، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي الست مجتمعة، أكثر من 1.64 تريليون دولار خلال عام 2019، تمثل 4.1% من الاقتصاد العالمي للفترة نفسها، وفقا لما أظهرته بيانات رسمية. وبحسب بيانات المركز الإحصائي الخليجي وجهات الإحصاء للدول، تسهم السعودية بنحو 48% من الناتج المحلي الخليجي بنحو 793 مليار دولار، وفي المركز الثاني بعد السعودية تأتي الإمارات بنحو 421 مليار دولار، تمثل 26% من الإجمالي، ثم قطر 183 مليار دولار، تشكل 11% من الإجمالي. فيما حلت الكويت رابعا بناتج محلي يبلغ 135 مليار دولار، تمثل نحو 8% من إجمالي دول الخليج بنهاية عام 2019. وجاءت عمان في المركز الخامس بـ 77 مليار دولار، تشكل 5% من الإجمالي، ثم البحرين في المركز السادس 39 مليار دولار، تعادل نحو 2% من الإجمالي لدول مجلس التعاون. (مركز الإحصاء الخليجي).

الجدول (3) نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2017- 2019 (الف دولار)

	2019	2018	2017	
الامارات	44,5	44,5	41,9	
السعودية	23,2	23,5	21,1	
قطر	62,8	69,3	63,2	
البحرين	26,7	25,2	23,5	
الكويت	30,5	32,0	28,3	
عمان	16,5	17,2	15,2	

المصدر: مركز الاحصاء الخليجي

4.3 الاخفاقات والتحديات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي :

يمر التكامل الاقتصادي الخليجي بعدة تحديات التي تواجه ويمكن تلخيصه بالاتي :

اولا: الاخفاقات :

1. جانب الاتفاقية الاقتصادية الموحدة : من أهم الإخفاقات كانت في تقديم المكاسب المحددة في كل دولة أمام المكاسب الكبيرة الإستراتيجية، التي يسعى مجلس التعاون لتحقيقها لصالح جميع الدول، ومن بين العوائق التي واجهت عملية تنفيذ بنود الاتفاقية الموحدة فيما يلي:
 - عدم التنفيذ المتزامن لقرارات المجلس وتأخيرها في بعض الدول - عدم وصول التعليمات واضحة إلى الجهات التنفيذية أحيانا اختلاف في تفسير القرارات
 - ميل دول الأعضاء إلى النظر إلى الأنظمة والإجراءات والقوانين التي تناقش في إطار المجلس على أنها وثائق استرشادية، ولمن تؤدي هذه الوثائق غرضها إلا إذا حلت مثلها الوطنية.
2. جانب تنفيذ مراحل التكامل الاقتصادي: لوحظ وجود فجوة زمنية كبيرة بين التصديق على عدد من القرارات الإستراتيجية لمسيرة مجلس التعاون ودخول تلك القرارات حيز التنفيذ وهذا ما عكس تباطؤ في تنفيذ تلك القرارات وعدم دراسة تلك القرارات بما يكفي.
3. جانب الاتحاد الجمركي: عكس التطبيق العملي للاتحاد الجمركي عدة عوائق لدول مجلس التعاون منها:
 - إصرار بعض الدول على استمرار المطالبة بشهادة المنشأ عند انتقال السلع الوطنية بين دول الأعضاء.
 - عدم اكتفاء بعض الدول بالرسوم الجمركية المستوفاة على السلع الأجنبية عند نقطة الدخول الواحدة والمطالبة برسوم أخرى عند دخول تلك السلع الأرضية .

ثانيا : التحديات:

1. التحديات الداخلية: أهمها :

- الاعتماد المفرط على قطاع النفط: ليس هناك خلاف على أن النمو الذي تحقق في اقتصاديات أقطار المجلس وبرامج الرفاهية الاجتماعية التي تم تبنيها، بالإضافة إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والإدارية، ارتبط كل ذلك وبشكل مباشر بالإيرادات الناجمة عن إنتاج وتصدير النفط وعندما ترتبط معظم النشاطات بهذا الدخل، فان تقليص للنشاط النفطي سيؤثر بشكل مباشر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإمكانات النمو وفرض التقدم في البلدان الأعضاء.
- تحديات التكامل التجاري: وتعكس على إنقاط أساسية وهي:
 1. تعاني أسواق العمل تصلبا في الأجور، وعدم تطابق في المهارات وعوامل مؤسسية أخرى، وبعض الدول في مجلس التعاون تستبدل العمال الأجانب بمواطنين عبر تحديد حصص نسبة العمال الأجانب ورف تكاليف العمالة عليهم

2. قانون الأجور الحكومي والإنفاق على الدفع والأمن والإعانات والمساعدات الاجتماعية كلها عوامل تستنزف ميزانية الحكومات

3. السياسات التنموية لتنويع الاقتصاد ستحتاج إلى انتباه مستمر وخصوصا الخصخصة بما أن معظم الصناعات الكبيرة غير النفطية ما زالت تحت سيطرة القطاع العام والمعايير التنظيمية الجديدة ضرورية في الأسواق المحلية ولخلق حوافز تنموية في أسواق الأسهم المحلية. - إن نجاح لاتحاد الجمركي لمجلس التعاون الخليجي سيتطلب إقامة قواعد جمركية وإجراءات موحدة والتوفيق بين إجراءات التقنية والتنظيمية (المعايير والتفتيش والترخيص)، وزيادة الشفافية وتخفيض العوائق الإدارية.

- التبعية الاقتصادية:

من بين التحديات التي تواجه دول المجلس هو انكشاف اقتصادياتها على الخارج، من خلال الاعتماد على الخارج، فالتجارة الخارجية تلعب دورا أساسيا في اقتصاد (بوشول السعيد، واقع التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأفاقه، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، ص 64-65). أقطار المجلس، فهي بلدان مصدرة كبيرة للنفط، ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية والاستهلاكية والرأسمالية، وهذا ما يجعل توجه هذه الأقطار خارجيا باتجاه البلدان الرأسمالية، المتقدمة بشكل أساسي، فالسعودية مثلا كانت ومازالت تعتمد على اقتصاد الرأسمالي العالمي وبالولايات المتحدة الأمريكية وعلى وجه الخصوص بيع النفط، وفي الحصول على حاجياتها من السلع والخدمات، وفي توظيف الفوائض المالية النفطية، وفي إقامة وتشغيل الصناعات الجديدة وتطوير الحياة الاقتصادية داخلها .

2. التحديات الخارجية: تتمثل أساسا في:

تحدي العولمة المحتملة تبرز الآثار السلبية لظاهرة العولمة على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

فيما يلي:

- من المتوقع أن تؤدي العولمة إلى تعميق الخليج الاقتصادي فقدان الترابط بين القطاعات والاقتصاد الوطني
- سيكون من نتائج العولمة تصدير الصناعات الأكثر تلوثا للبيئة من المركز إلى الأطراف وتصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة بدلا من الكثافة العالية لرأس المال
- من المتوقع تراجع أهمية النفط العربي الخليجي وذلك لان أهميته مرتبطة بمدى حاجة دول المركز الرأسمالي له، وربما يتم اكتشاف بدائل له بسبب التقدم العلمي

الخاتمة :

يملك مجلس التعاون دول الخليج العربي المؤهلات والمقومات التي تجعله قادرا على بناء كتلة اقتصادية متماسكة في أعلى مستوى أداء اقتصادياته على الساحة الدولية، ولذلك فقد بذلت الدول الخليج جهودا في محاولة تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي ، حيث شهدت المجهودات التي قامت بها الدول الخليج لتشجيع التجارة البينية تطورا ايجابيا خلال السنوات الأخيرة، وهذا الخصوص يمكننا القول أن تجربة العمل العربي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي تعد من التجارب العربية ذات الديمومة بالمقارنة النسبية مع تجارب الدول العربية السابقة ، إذ حافظ المجلس على وجوده منذ تأسيسه عام 1981 وحتى اليوم ، ولا يعتقد أن يتم إغفال أو الاستغناء عن الفكرة القائمة لغياب أي بديل آخر في الوقت الراهن . حيث شهدت الأعوام الأخيرة نقلة نوعية هامة لا تخفى عن المتابع لمسيرة المجلس التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل ولتوحيد معالمها، وعلى الرغم من هذه الانجازات الان هناك مجموعة من التحديات تقف في وجه التكامل الاقتصادي الخليجي العربي.

النتائج :

- إن بناء تكامل اقتصادي خليجي باستطاعته مواجهة التحديات التي تواجهها الدول الخليج العربي الست يحتاج إلى مزيد من الجهود المدروسة سواء من قبل الهيئات والمؤسسات الخليجية .
- بدأ مشروع التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي يؤدي ثماره فقد بدأ أداء بعض القطاعات في التحسن نتيجة تبني سياسات مشتركة واستراتيجيات تعاون مشتركوه ما يعتبر استعدادا حقيقيا لمواجهة التحديات الداخلية الخارجية وتقوية المواقف التفاوضية وتحسين مستوى القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية، مما سيجعل واقع تلك التحديات اقل بكثير مما لو بقيت تلك الدول متفرقة ومتشتتة.
- قطعت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات في مسار تكاملها الاقتصادي رغم تماثل اقتصادياتها والسبب يرجع إلى تقاربها الجغرافي التدرج المعتمد في تنسيق السياسات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي بكل أشكاله وليس التسرع في خطوات التكامل الاقتصادي مع وجود الإرادة السياسية القوية والمذلة لكل المعوقات والصعوبات، رغم الانجازات التي قامت بها دول مجلس التعاون الخليجي إلا أنها تبقى غير كافية، وهي مطالبة بان تجعل من تلك المنجزات بداية انطلاقة شاملة ومستمرة نحو التغيير والتجديد.

التوصيات :

- على دول مجلس التعاون الخليجي إحياء وانعاش جهود التكامل بين دوله.
- على دول مجلس التعاون الخليجي أن تعمل على تنويع الهياكل الإنتاجية للصناعات التحويلية بما يقلل من حساسيتها للمستجدات والمتغيرات الخارجية.

المصادر:

1. ختيم مريم , رسالة الماجستير في اثر الشراكة الاستراتيجية على الاداء الاستراتيجي للمؤسسة , جامعة محمد بوضياف
2. موقع مركز الاحصاء الخليجي
3. السعيد بوشول , واقع التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم اقتصادية، جامعة ورقلة
4. بالفاطي عباس ، بلخياط جمال ، تحديات الاندماج الإقتصادي العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5
5. الجوزي جميلة، " التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر
6. الهاشمي مقراني , 1999، التكامل الاقتصادي العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة قسنطينة
7. حامد مجدي، 1989، المنظمات الإقليمية ومسألة الوحدة، مجلة المستقبل العربي، العدد 121.
8. كبير سمية ، 2008، أداء التجارة الخارجية العربية والبيئية (2000-2004)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية.
9. قدي عبد المجيد ، 1997، الأزمة الاقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية جامعة الجزائر، الجزء 35 رقم 2،
10. إسماعيل محمد صادق ، 2009، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 1431هـ/2010م، رقم الإيداع .
11. موقع *University lifestyle. Net*
12. https://arabic.rt.com/middle_east